حماية المنتوجات الوطنية

منذ أشهر اهتمت الدوائر رسمية وغير رسمية والجرائد والمجلات اهتماماً عظيماً بمسألة حماية الصنائع الوطنية من مزاحمة البضائع الاجنبية[1] ولشدة اهتمامي بالموضوع أريد أن أكتب كلمات أضيف بها صوتي وان كان ضعيفاً الى صوت من تكلم وكتابتي لما كتب راجياً من كل كاتب وصحفي وتاجر وصانع أن يقوموا بالواجب كل بما في وسعه لانجاز الفكرة واخراجها من حيز القول الى العمل . فعلى الكاتب بالكتابة والارشاد وعلى الصحفي النشر والدعاية وعلى التاجر التشجيع وعلى الصانع الاتقان في العمل ، وعلى العموم بعد ذلك الاقبال على كل ماهو وطني وعلى الحكومة مساعدة وشد ازر الجميع لما فيه نفع البلاد ومستقبلها .

يجب لحماية المصنوعات الوطنية حمايتان : حماية داخلية وحماية خارجية ، وقبل أن نبحث في الحماية الخارجية التي نحن بصددها والتي ننشدها جميعاً يجب أن نعتني بالحماية الداخلية وتثبيتها وتعضيدها بتحسين حالة الصنائع وتنظيمها وابعادها عن الغش والفساد واعطاء كل صانع حق مصنوعه من التفنن وانتقاء المواد الاولية لصنعها واتقانها وحسن تتميم ما يعبر عنه بـ(التحسين النهائي) واثبات الانواع على اصولها من دون تغيير الا بتحسين . أما ما عليه صنائعنا ومصانعنا فان حالتها آئلة الى الاضمحلال ، وليس في ذلك تشجيع المزاحمة الاجنبية والاقبال على بضائعها فقط بل ان فيه أيضاً القضاء المبرم على ترويج بضائعنا ونشرها في الداخل والخارج ، واذ لم يحصل تدارك فعلي عدمنا الاسواق الداخلية مثلما عدمنا الاسواق الخارجية وكل الطالب وتقهقر الفني والصانع وسقط المصنوع ، ولقد خسرنا اسواقاً مهمة في هذه السنين الاخيرة بسبب عدم اهتمامنا بتحسين بضائعنا وترقيتها ، حالة أن أهل الحرف وأرباب الصنائع يتسابقون الى الخفض والنقص في مصنوعاتهم مزاحمين بعضهم البعض في الانحطاط في المصنوع للوصول الى النقص في القيمة ، ولا نحتاج الى ذكر ما وقع قديما بل نكتفي ببعض ما هو معروف عند الجميع مثل ما كان يوسق من بلادنا الى مصر وطرابلس وبقية افريقيا الشمالية من السلع والمنسوجات الصوفية ، وكان المغرب يستفيد عشرات آلاف من « اللبرة » شهرياً من تلك الاسواق ، وبسبب الغش وعدم اهتمام أرباب الصنائع بمستقبلهم انسدت تلك الاسواق في وجوهنا كلياً ، واقرب من ذلك ـ وما بالعهد من قدم ـ بلاد السنغال والسودان المجاورة لها كنا نرسل اليها من البلغة باختلاف انواعها للنساء والرجال والصبيان ومن الملابس المصنوعة عندنا كذلك ما يقدر بعشرات الملايين التي كانت تاتي كلها ليد الصانع وبها يعيش ومعه حياة الحركة التجارية ، وبسبب فساد ما كان يوسق من بلادنا فرغم ما لاهل السودان من الرغبة الاكيدة في بضائعنا لم يبق لهؤلاء سبيل للاقبال عليها ، ولم يقف بنا الحد عند ذلك في المصنوعات بل ان البضائع الطبيعية أي المواد الاولية وقع لها مثل ما وقع للمصنوعات ، فالصوف

(١) بسطت القضية في مقال بـ « مجلة المغرب » تحت عنوان (بالاقتصاد ، حياة البلاد) وظهرت بعد المقال حركة نافعة لفائدة الصنائع الوطنية واللباس الوطني ثم المذاكرات الدولية الجارية الآن. (عدد ١٦)

مثلا كان يوسق منه من المغرب الى اوربا قدر له بال ولكن لم يقتصر على اهمال غسله وتنظيفه كما يجب بل تفنن التجار والمنتجون في اعمال الغش فيه وافساده حتى أدى الامر الى اعراض أرباب المعامل عنه واتفاقهم على عدم استعماله كلياً وعرف الصوف المغربي برداءة الاصل وصار لا يساوي في الاسواق الخارجية شيئاً يذكر ، والى القراء لمعرفة مقدار ما خسرناه قائمة عن بعض السنين الاخيرة على أني لا أنكر ان الاحوال بسبب الازمة العامة اثرت في ذلك كغيره ولكن تاثير الازمة في القيمة لا في الجودة وعدم الاقبال بالكلية كما وقع في هذا :

السنة	العدد بالمليون
١٩٢٧	٧٥
١٩٢٨	٧٤
١٩٢٩	٣٠
١٩٣٠	١٤
١٩٣١	٧
١٩٣٢	نصف مليون ٠١/٢

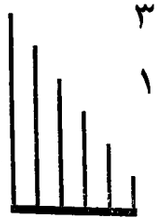

ولا نريد أن نطيل الكلام في هذه الاشياء فهي معروفة ومشهورة ورغم تأثيرها السيء المباشر على عموم الاهالي فان الناس لم يتنبهوا الى ايقاف ضررها العظيم والى اتخاذ طريقة تحمي بها الصنائع الاهلية التي هي كفيلة بحيايتهم والا فقد تصبح عشرة آلاف دون عمل ولا مال وتعم البطالة كثيراً من طبقات الامة ، ولنا الرجاء في ان الحكومتين الحامية والمحمية تتداركان الخطر في اوله ، ويجب ان أقول هنا كلمة حق ، وشكر واجب عن قيام ادارة الفنون بالعمل الحثيث للمحافظة على الصنائع الاهلية والمجهودات العظيمة التي بذلتها باعانة رئيسها الم. ريكار في هذا السبيل فقد كان لذلك الاثر الحسن في المهن الراجعة اليها ولقد تكون النتيجية اعظم لو كان نظام ومراقبة لسائر الصنائع وضبط فعلي يوقف كل شيء في حده ويجعل المصنوعات الاهلية في حل من الغش وفي أمن من التزوير والتقليد والالتباس .

وأما الحماية الثانية وهي الحماية الخارجية فان امرها — يقولون — منوط بعقد الجزيرة ومحصور في (الباب المفتوح) . نقول ان عقد الجزيرة لم يستعبد المغرب بالباب المفتوح بامتياز مؤبد لخاصة الدول الموقعين عليه ، بل كان القصد منه فتح الباب لادخال تجارة سائر الدول وتجارهم على حد السواء دون امتياز لواحدة عن اخرى وبذلك حصل اتفاق عن قواعد وتعريفة عامة على القيمة (ادفلوريم) للجمرك تناسب الحالة الحاضرة اذ ذاك ومطابقة لما كانت عليه الجمارك بديوانات سائر الممالك فجل تلك الممالك كان عندها الباب المفتوح لتجارة الغير وبضائعه لان حالة التجارة والمزاحمة لم تكن كحالتها الآن ، ومن جملة الدول انجلترا لم يكن عندها الباب المفتوح فقط بل كانت ديوانتها بدون جمرك وكان ادخال سائر بضائع العالم بدون اداء الا على امور خاصة مثل الكحول والشاي والدخان والمخدرات وشبهها وانما تكتفي بما يدخل لبلادها على سبيل النقل (طرانزيط) حيث كانت لندن هي مركز التسيير لاطراف المعمورة فكان ماينوب انجلترا من ارباح النقل في البواخر والسكك الحديدية واشتغال البوسطة والتلغراف والابناك واتيان التجار وارباب الاموال لتأسيس المتاجر وفتح المصارف له بال وكانت تستفيد منه مادياً ما لا يستهان به زيادة عن امتلاكها بذلك مراقبة الحركة التجارية العالمية وما يترتب عن هاته المراقبة سياسياً وأدبياً ، واليوم انجلترا نفسها لما فقدت جل الاسواق بكثرة المزاحمة وكثرة المنتوجات ولم يبق في استطاعتها وسق نصف ما كانت توسقه من قبل ولم تبق لها مزية النقل (طرانزيط) وحدها اضطرت الى جعل ديوانة وجمرك كباقي الدول

واتخذت وسيلة لحماية البضائع الوطنية بطريق الديوانة سداً وحصناً لما بقي لديها من التجارة الداخلية ولا تمنح للتجارة الخارجية الا بقدر ما تستفيده منها — سياسة مبنية على قاعدة التوازن والتبادل بدون أدنى مسامحة ولا تفاضل، وكذلك مصر كانت بهـا تعريفة عمومية بقدر القيمة ٨ في المائة مثلما عندنا ١٢،٥٠ ، أما الآن فقد غيرت ذلك وتأسس ضابط جديد مبني على حماية المصنوعات الاهلية من مزاحمة البضائع الاجنبية وتعريفة معتدلة جداً على كل ما يأتي من الخارج كالمواد الاولية أو ما هو ضروري لحياة أهل البلاد ويستهلك منه قدر كبير ، وهكذا الامر في سائر الاقطار فان ضوابط الجمارك والتعريفات وسياجات الحماية لم تكن عندها كما صارت عليه بعد الحرب الكبرى جريا على مقتضى التطور مع الظروف والاحوال ، رغم المعاهدات والاوفاق السابقة ، ولهذا فانا لا نرغب في ابطال الباب المفتوح فانه رحمة لنا ما دمنا نشتري أكثر مما نبيع ويدخل لبلادنا من المصنوعات أكثر مما نصنع وانما نريد من مقتضيات الواجب والعدل والانصاف في دائرة الباب المفتوح أن نعامل بالمثل وأن تكون كل مملكة فتحنا في وجهها الباب تفسح لبضائعنا بقدر ما نفسح لبضائعها وأن تجري الاحوال في ذلك على خطة توازن التبادل التي هي حيوية لكل دولة وكل أمة سيما في هذا العصر الذي عمت فيه هاته الخطة سائر الاقطار .

فاذا نظرنا الى احصائية الصادر والوارد ببلادنا ونصيب كل دولة في الموسوق والموضوع وجدنا أن فرنسا تبيع لنا ٤٥ في المائة من مجموع ما نشتري من الخارج وتشتري منا ٦٥ في المائة من مجموع ما نصدره ، وبعدهـا نجد في تناسب قدر ما نشتري وما نبيع اسبانيا وايطاليا ، وبلاد اليابان فيما نشتري من الخارج هي الثانية بعد فرنسا فان مقدار ما نستهلكه من منتوجاتها يربو على مائة مليون من الفرنك سنويا من دون مقابل من الوسق ، وأميركا أيضاً نشتري منها أيضاً قدراً عظيما وما تأخذه منا شيء تافه لا يكاد يذكر ، ومثل أميركا جل الدول كبلجيكا وانجلترا والصين فانها تبيع للمغرب كثيراً ولا تشتري منه الا قليلا ، أما الدول التي تبيع لهاته الايالة ولا تشتري منها شيئاً فبعد اليابان ، تشيكوسلفاكيا ، وسويسرا ، وروسيا ، والحكومة الفضية الاميركية ، وغيرها .

إن فرنسا منذ ابتداء أزمة التجارة وتعذر المبـادلة الاختيارية في الصادر ، تفتح بابها كل سنة لادخال قدر عظيم من منتوجات المغرب إلى اسواقها بدون أداء جمرك أو غيره ، فاذا قارنا ما نشتريه منها وما تأخذه منا وجدنا في ذلك عدلاً وإنصافاً بل هناك تسامح بالنسبة إلى غيرها، ولو أمكن المغرب أن يحصل من سـائر الدول التي تتجر معه على مثل ما حصل عليه من فرنسا هاته السنة لكان من المستحيل أن تذكر كلمة أزمة على حركة بلادنا الاقتصادية ،

فمن الواجب أن يهتم المغرب بالحماية الخارجية التي يحتاج إليهـا اهتماماً زائداً وان يطالب الممالك التي تتمتع بنظامه الجمركي ان تعامله بمثل ما يعاملها به في تبـادل المنتوجات ، فان بقاء هذه الممالك على استنزاف أموالنـا بدون مقابل يصيرنا لا محالة عاجزين على الحركة ، فانه لا يمكن لامة أن تحافظ على كيانها الاقتصادي إلا إذا تعادلت لديها كفتا الداخل والخارج ، والمغرب يشتري من الخارج أكثر من مليار فرنك سنوياً ولا يبيع إلا مـا يقرب من ستمائة مليون ، وإذا دام على الشراء من غير بيع يماثله أو يقاربه فالامر آئل لا محالة إلى الخلل والفساد، ولنا أمل وطيد في أن مجهودات ولاة الامر في هذا الصدد لا تلبث أن تكلل بالنجاح .

محمد المنجرة